

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

جسر التنمية

نوعية المؤسسات والاداء التنموي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد الثاني والستون - إبريل/نيسان 2007 - السنة السادسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

نوعية المؤسسات والأداء لتنموي

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

أولاً: مقدمـــة

تعرف المؤسسات في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، مما يترتب عليه تشكيل هيكل الحوافز في التبادل بين البشر: سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً. ويقصد بهيكل الحوافز تركيبة تكلفة المبادلات وضمان الاستمتاع بالعائد على النشاطات، من ضمن تفسيرات أخرى.

على أساس هذا التعريف، يمكن طرح السؤال في ما إذا كانت المؤسسات تؤثر في الأداء التنموي للدول؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن تقدير نماذج للانحدار بين مختلف مؤشرات الأداء التنموي كمتغيرات تابعة، وتحتاج إلى تفسير، ومؤشرات قياس المؤسسات كمتغيرات مفسرة وذلك لعينات من الدول تتوفر لها المعلومات المطلوبة.

تُعرف المؤسسات على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر.

توضح الأدبيات التطبيقية أنه يمكن التعرف على أربع مجموعات من المؤشرات لقياس المؤسسات : مؤشر بيت الحرية ، ومؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، ومؤشر الحاكمية، ومؤشر إدارة الحكم. وقد تم استعراض طريقة قياس مؤشر المؤسسات تحت كل مجموعة في عدد سابق من سلسلة جسر التنمية، يمكن الرجوع إليه. وفي هذا الصدد، يهمنا ملاحظة أنه مهما يكن من أمر عدد المؤشرات الكمية للمؤسسات التي تصدرها مختلف الجهات المتخصصة، ونسبة للطبيعة الشاملة لمؤشرات الحاكمية التي تم تطويرها في البنك الدولي، يبدو مقترح إستخدام مؤشر مركب معتمد على هذه المؤشرات مقبولاً لمختلف الأغراض.

تتناول بقية أجزاء هذا العدد إستعراضاً لأهم النتائج التي تربط بين مستوى

هناك أربع مجموعات من المؤشرات لقياس المؤسسات: مؤشر بيت الحرية، ومؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، ومؤشر الحاكمية، ومؤشر إدارة الحكم. وتتوفر معظم هذه المؤشرات في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) خصوصاً في موقع البنك الدولي.

المؤسسات والأداء التنموي، حيث يهتم القسم الثاني بالنتائج المتعلقة بمؤشرات الحاكمية، ويهتم القسم الثالث بمؤشرات نوعية الإدارة، ويتناول القسم الرابع مؤشر حكم القانون ويشتمل القسم الخامس على خاتمة.

ثانيــاً: مؤشرات الحاكمية والأداء التنموي

تمت الإجابة على السؤال المطروح في ما إذا كانت المؤسسات تؤثر على الأداء التنموي في أول دراسة طورت مؤشرات الحاكمية. إشتملت مؤشرات الأداء التنموي على لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار (ليعكس المرحلة التنموية للقطر)، ولوغاريتم معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي (ليعكس الحالة الصحية)، ومعدل المعرفة للبالغين (ليعكس الحالة التعليمية)، بالإضافة إلى هذه المؤشرات، وباعتبار أن الهدف المحوري للتنمية هو الإقلال من الفقر، تم استخدام مؤشر عدد الرؤوس كمؤشر للأداء التنموي.

من جانب آخر، إشتملت متغيرات المؤسسات التي استخدمت لتفسير الأداء الاقتصادي على المؤشرات الفرعية لمؤشر الحاكمية، التي تشتمل على مؤشرات فعالية الحكومة، ونوعية النظام الرقابي، وحكم القانون، والفساد والتعبير والمساءلة والاستقرار السياسي.

تم تقدير العلاقة بين لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للأداء التنموي وكل من المؤشرات الفرعية للحاكمية، وذلك لعينة دولية تراوح حجمها من 131 دولة إلى 149 دولة حسب توفر مؤشر الحاكمية، وقد كانت نتائج التقدير على نحو ما يوضحه الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) : أثر المكونات الفرعية لمؤشر الحاكمية على الدخل الحقيقي للفرد

مؤشر المؤسسات	المعامل المقدر	قيمة ت – الإحصائية	عدد المشاهدات
فعالية الحكومة	1.561	3.454	132
نوعية النظام الرقابي	0.880	5.238	142
حكم القانون	2.079	3.103	142
التحكم في الفساد	1.192	3.760	131
التعبير والمحاسبة	0.685	6.049	149
الاستقرار السياسي	1.811	3.404	131

المصدر: كوفمان وآخرين، (1999).

يتضح من هذه النتائج أن التحسن في كل مؤشر من مؤشرات قياس المؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في الأداء التنموي، كما يعبر عنه دخل الفرد الحقيقي . فعلى سبيل المثال، توضح تفاصيل رصد النتائج للدول أن مؤشر فعالية الحكومة في الأردن قد سجل تحسناً في مستوى المؤسسات من (0.18) في عام 1996 إلى (0.23) في عام 2004، بارتفاع في مؤشر نوعية المؤسسات بلغ (0.05). وباستخدام معامل تقدير مؤشر فعالية الحكومة البالغ (1.561) من نتائج التقدير، فإن ذلك يعني أن هذا التحسن قد ترتب عليه ازدياد في متوسط دخل الفرد بلغ حوالي (7.8 %) في ما بين السنتين.

وفي ما يتعلق بلوغاريتم معدل وفيات الرضع، فقد كانت نتائج التقدير على نحو ما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) : أثر المكونات الفرعية لمؤشر الحاكمية على معدل وفيات الرضع

مؤشر المؤسسات	المعامل المقدر	قيمة ت — الإحصائية	عدد المشاهدات
فعالية الحكومة	1.573 -	2.666	132
نوعية النظام الرقابي	0.812 -	4.462	142
حكم القانون	2.211 -	2.263	142
التحكم في الفساد	1.495 -	2.805	131
التعبير والمساءلة	0.636 -	3.763	149
الاستقرار السياسي	1.842 -	2.551	131

المصدر: كوفمان وآخرين، (1999).

يتضح من هذه النتائج أن التحسن في كل مؤشر من مؤشرات قياس المؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في الأداء التنموي، كما يعبر عنه معدل وفيات الرضع. فعلى سبيل المثال، توضح تفاصيل رصد نتائج الدول أن مؤشر التعبير والمساءلة في سوريا قد سجل تدهوراً في مستوى المؤسسات من (- 1.37) في عام 1996 إلى (-1.72) في عام 2004 ، مما يعني انخفاضاً في مؤشر نوعية المؤسسات بلغ (0.35). وباستخدام معامل التعبير والمساءلة الوارد في الجدول (-0.636)، فإن تدهور المؤسسات في سوريا يتوقع أن يكون قد تسبب في زيادة معدّل وفيات الرضع بحوالي 0.22 في ما بين العامين.

وفي ما يتعلق بمعدل المعرفة عند البالغين فقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي :

جدول رقم (3) : أثر المكونات الفرعية لمؤشر الحاكمية على معدل المعرفة للبالغين

مؤشر المؤسسات	المعامل المقدر	قيمة ت – الإحصائية	عدد المشاهدات
فعالية الحكومة	44.342	13.8	132
نوعية النظام الرقابي	22.281	4.2	142
حكم القانون	54.679	21.8	142
التحكم في الفساد	36.789	8.3	131
التعبير والمساءلة	15.857	2.7	149
الاستقرار السياسي	55.701	20.1	131

المصدر: كوفمان وآخرين، (1999).

يتضح من هذه النتائج أن التحسن في كل مؤشر من مؤشرات قياس المؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى تحسّن في الأداء التنموي، كما يعبر عند معدّل المعرفة عند البالغين. فعلى سبيل المثال ، توضح تفاصيل رصد النتائج للدول أن مؤشر الاستقرار السياسي في دولة الكويت قد سجّل تحسناً في مستوى المؤسسات من (0.22) في عام 1996 إلى (0.29) في عام 2004، بارتفاع في مؤشر نوعية المؤسسات بلغ (0.07). وباستخدام معامل تقدير المؤشر من الجدول أعلاه البالغ (55.7)، فإن تحسن مستوى المؤسسات في الكويت قد ترتب عليه ارتفاع في معدّل المعرفة بحوالي أربع نقاط مئوية في ما بين السنتين.

إضافةً إلى مؤشرات الأداء التنموي في مجالي الصحة والتعليم، يمكن استكشاف تأثير المؤسسات على انتشار الفقر، باعتبار أن الإقلال من الفقر يمثل الهدف المحوري للتنمية. ولعينة من 108 دولة توفرت عنها معلومات حول مؤشر عدد الرؤوس لمنتصف التسعينات، حسب خط فقر حقيقي بلغ دولارين للفرد في اليوم، فقد تم تقدير العلاقة بين انتشار الفقر ومؤشر المؤسسات ، حيث تم حساب مؤشر مركب للمؤسسات يتكون من متوسط مؤشرات كل من "فعالية الحكومة" و"نوعية النظام الرقابي"،

تم استكشاف أثر كل مؤشر من مؤشرات الحاكمية (فعالية الحكومة، ونوعية النظام الرقابي، وحكم القانون، والفساد والتعبير والمساءلة والاستقرار السياسي) على كل مؤشر من مؤشرات الأداء التنموي (لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار ليعكس المرحلة التنموية للقطر، ولوغاريتم معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي ليعكس الحالة الصحية، ومعدل المعرفة للبالغين ليعكس الحالة التعليمية). وأوضحت النتائج أن التحسن في نوعية المؤسسات كما يعكسه التحسن في كل مؤشر يؤدي إلى التحسن في الأداء التنموي.

و"حكم القانون"، و"التحكم في الفساد". هذا وقد استخدم دخل الفرد الحقيقي (بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985) كمتغير مفسر لانتشار الفقر بالإضافة إلى المؤشر المركب للمؤسسات والتفاعل بين المتغيرين. يوضح الجدول التالي الإحصائيات الوصفية للعينة التي استخدمت في التقدير.

جدول رقم (4) : الإحصائيات الوصفية لعينة دراسة إنتشار الفقر

المتغير	متوسط	انحراف معياري	أعلى	أدنى	عدد الدول
مؤشر عدد الرؤوس (%)	55	24	98	6	108
دخل الفرد الحقيقي (دولار)	2504	2010	9695	216	94
المؤشر المركب للمؤسسات	0.31 -	0.51	1.15	1.87 -	107

يوضح الجدول أنه لخط فقر يبلغ دولارين للفرد في اليوم ينتشر الفقر على مستوى عينة الدول بحيث يقع 55% من إجمالي سكان العينة تحت خط الفقر، ويتراوح إنتشار الفقر من أدنى قيمة له بلغت 6% من السكان إلى أعلى قيمة له بلغت 98% من السكان. من جانب آخر، تميزت دول العينة بنوعية متدنية للمؤسسات بمتوسط للمؤشر المركب يقل عن متوسط العالم ويبلغ سالب 0.31، بحيث تراوحت نوعية المؤسسات من حوالي 1.2 (أعلى من المتوسط الدولي) إلى حوالي سالب 1.9.

توضح النتائج لعينة من 107 دولة أن التحسن في نوعية المؤسسات، كما يعبر عنه المؤشر المركب للحاكمية، يؤدي إلى الإقلال من إنتشار الفقر، كما يعبر عنه مؤشر عدد الرؤوس بطريقة معنوية إحصائياً، إلا أن المؤشر المركب للحاكمية لا يفسر سوى 7 في المائة من التفاوت المشاهد بين الأقطار.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم مؤشر انتشار الفقر والمؤسسات، حيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية ت، وحيث توضح النجوم المغزوية الإحصائية للمعاملات المقدرة على المستويات واحد في المائة (نجمة واحدة) إلى عشرة في المائة (ثلاث نجوم).

يوضح العمود الأول في الجدول العلاقة الأساسية بين مؤشر عدد الرؤوس ودخل الفرد، بحيث يؤدي ارتفاع دخل الفرد إلى انخفاض الفقر بطريقة معنوية إحصائياً، وحيث تبلغ القيمة المطلقة لمرونة مؤشر عدد الرؤوس مع النمو (y0.00016). ويفسر دخل الفرد 45 في المائة من التفاوت المشاهد بين الدول فيما يتعلق بانتشار الفقر. ويوضح العمود الثاني العلاقة بين المؤسسات وانتشار الفقر، بحيث يؤدي تحسن نوعية المؤسسات إلى انخفاض الفقر بطريقة معنوية إحصائيا، إلاّ أن متغير

جدول رقم (5) : أثر المؤشر المركب للمؤسسات على انتشار الفقر

المتغير المفسر	1	2	3
الدخل الحقيقي للفرد	-0.00016 (8.2)*		– 0.0001 (7.2)*
المؤشر المركب للمؤسسات		– 0.289 (2.8)*	– 0.2381 (2.1)*
(الدخل) (المؤشر)			0.000055 (1.7)***
ثابت التقدير	4.3611 (95.0)*	3.7986 (71.8)*	4.2616 (56.1)*
معامل التحديد	0.451	0.073	0.474
عدد المشاهدات	94	107	93

المؤشر المركب للمؤسسات بانفراد يفسر فقط حوالي 7 في المائة من التفاوت المشاهد بين دول العينة في ما يتعلق بانتشار الفقر. ويُؤيد العمود الثالث هذه النتائج، ويوضح أن تأثير التحسن في نوعية المؤسسات يعتمد على المرحلة التنموية للبلد، بحيث يتوقع أن يؤدي إلى الإقلال من الفقر حتى مستوى من الدخل يبلغ 4329 دولار [0.2381 ÷0.000055] ، يزداد بعدها انتشار الفقر.

ثالثاً : مؤشرات نوعية الإدارة والأداء التنموي

قام البنك الدولي (2004) بتقدير العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى التنمية، كما يقيسه متوسط دخل الفرد بالمكافئ الشرائي، وذلك لعينة من 154 دولة ولعينة أصغر من 15 دولة لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وهو إقليم يضم إيران بالإضافة إلى 14 دولة عربية).

يتكون المؤشر المركب لنوعية إدارة الحكم من المؤشرات الفرعية للمساءلة السياسية ولنوعية الإدارة العامة وباستخدام مشاهدات متسقة حول متوسط دخل الفرد لعينة من 12 دولة عربية توفرت لها المعلومات حول المؤشرات وكذلك معلومات متوسط دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لسنة الأساس 1995 كما ينشرها البنك الدولي في موقعه. توضح النتائج أنه هناك علاقة موجبة، ومعنوية إحصائياً، بين متوسط دخل الفرد وكل من مؤشري نوعية إدارة الحكم ونوعية الإدارة، بينما كانت العلاقة غير معنوية إحصائياً مع مؤشر المساءلة السياسية. وتعني هذه النتائج أنه يتوقع أن يتميز القطر بنوعية جيدة للإدارة وكذلك نوعية جيدة للإدارة العامة كلما كان الدخل الحقيقي للفرد مرتفعاً إلاّ أن ارتفاع دخل الفرد لا يعني بالضرورة تميز القطر بمستوى عالي من المساءلة السياسية.

أوضحت نتائج البنك الدولي لعينة إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن هناك علاقة موجبة، ومعنوية إحصائياً، بين متوسط دخل الفرد وكل من مؤشري نوعية إدارة الحكم ونوعية الإدارة، بينما كانت العلاقة غير معنوية إحصائياً مع مؤشر المساءلة السياسية، وذلك حسبما يوضح الجدول التالي، حيث الأرقام بين الأقواس هي قيم ت – الإحصائية ، وحيث (استخدمت المؤشرات كنسبة تتراوح بين صفر وواحد وليس كنسبة مئوية من صفر إلى 100).

جدول رقم (6) : العلاقة بين المرحلة التنموية ومؤشرات نوعية الإدارة

المتغيرات المفسرة	المؤشر المركب لنوعية إدارة الحكم	مؤشر المساءلة السياسية	مؤشر نوعية الإدارة العامة
لوغاريتم متوسط دخل الفرد	0.27 (2.69)*	0.035 (0.29)	0.36 (2.94)**
ثابت التقدير	– 2.90 (3.37)**	– 1.030 (0.29)	– 3.30 (3.13)**
معامل التحديد	0.34	0.007	0.39
عدد المشاهدات	15	15	15

وتعني هذه النتائج أنه يتوقع تميز القطر بنوعية جيدة للإدارة وكذلك نوعية جيدة للإدارة العامة كلما كان الدخل الحقيقي للفرد مرتفعاً، إلاّ أن ارتفاع دخل الفرد لا يعني بالضرورة تميز القطر بمستوى عالٍ من المساءلة السياسية.

هذا وقد قُمنا بإعادة تقدير العلاقة أعلاه، باستخدام مشاهدات متسقة حول متوسط دخل الفرد لعينة من 12 دولة عربية توفرت لها المعلومات حول المؤشرات، وكذلك معلومات متوسط دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لسنة الأساس 1995 كما ينشرها البنك الدولي في موقعه. يوضح الجدول رقم (7) النتائج لعينة الدول العربية.

جدول رقم (7) : العلاقة بين المرحلة التنموية ومؤشرات نوعية الإدارة العامة في الدول العربية

المتغيرات المفسرة	المؤشر المركب لنوعية إدارة الحكم (IGQ)	مؤشر المساءلة السياسية (IPA)	مؤشر نوعية الإدارة العامة (IQA)
لوغاريتم متوسط دخل الفرد	0.075 (3.65)**	0.022 (0.36)	0.094 (3.95)**
ثابت التقدير	– 0.278 (1.56)**	0.125 (0.42)	– 0.342 (1.63)**
معامل التحديد	0.41	0.036	0.52
عدد المشاهدات	12	12	12

تؤكد نتائج عينة الدول العربية، النتائج التي توصّل إليها البنك الدولي لعينة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عدم معنوية العلاقة لمؤشر المساءلة السياسية . وعلى الرغم من المحاذير المنهجية، فإنه يمكن استخدام نتائج العمود رقم (1) في الجدول أعلاه للحصول على قيم تاريخية للمؤشر المركب لنوعية إدارة الحكم في أي من الدول العربية، وذلك بتعويض قيم دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1995.

وبعد استكشاف العلاقة بين المرحلة التنموية ومؤشر إدارة الحكم، قام البنك الدولي بتقدير نموذج للنمو أدخل فيه المؤشر المركب لإدارة الحكم كمتغير مفسر لاستكشاف مدى تأثير المؤسسات على الأداء التنموي محكوماً عليه بواسطة معدل نمو دخل العامل، باعتباره المتغير المعتمد، حيث احتسب متوسط معدل نمو دخل العامل للفترة 1970 – 1990. هذا وقد تم التقدير لعينة من 74 بلداً.

إشتملت المتغيرات المفسرة على كل من:

- لوغاريتم متوسط معدل الاستثمار المحلي للفترة 1970 – 1989.
- درجة الانفتاح بمعنى نسبة السنوات بين الأعوام 1970 – 1990 ، حيث صنف البلد كنظام إقتصادي منفتح .
- درجة إمتلاك الموارد الطبيعية بمعنى حصة صادرات المنتجات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1970 (النفط وغير النفط) .
- اللوغاريتم الطبيعي لدخل العامل لعام 1970، بمعنى الدخل الابتدائي.
- معدّل نمو شروط التبادل الخارجية بين العامين 1970 و 1990 (مؤشر سعر التصدير على مؤشر سعر الاستيراد).
- مؤشر نوعية المؤسسات، وهو مؤشر مركب لمؤشرات حكم القانون والنوعية البيروقراطية والفساد من المؤشر الدولي لمخاطر البلدان.

وقد بلغ معامل التحديد 0.76 و كانت النتائج حسبما يوضح الجدول رقم (8)، حيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية ت :

جدول رقم (8) : أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي

المتغيرات المفسرة	المعامل المقدر (إحصائية ت)
لوغاريتم دخل العامل	– 1.82 (7.1)
درجة امتلاك الموارد الطبيعية	– 8.00 (6.2)
مؤشر الانفتاح	1.45 (4.2)
لوغاريتم معدل الاستثمار المحلي	0.73 (2.5)
معدل نمو شروط التبادل التجاري	0.13 (2.45)
مؤشر نوعية المؤسسات	0.57 (3.9)
ثابت التقدير	15.02 (6.9)

يلاحظ على هذه النتائج أن كل معاملات التقدير ذات معنوية إحصائية على مستوى المعنوية واحد في المائة، باستثناء معامل معدل نمو شروط التبادل، الذي كان معنوياً على مستوى 5 %، وأن كل النتائج تتوافق مع التوقعات النظرية لتأثير مختلف المتغيرات المفسرة على النمو، بما في ذلك توقع أن يؤدي التحسن في مؤشر نوعية المؤسسات إلى ارتفاع معدل النمو.

ويلاحظ أنه للفترة تحت الدراسة قُدر معدل نمو دخل العامل لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الذي يضم الدول العربية) بحوالي 1.11 % سنوياً. من الجدول أعلاه يمكن حساب تأثير تحسن نوعية المؤسسات على معدل النمو، بافتراض ثبات بقية المتغيرات على حالها من المعادلة التالية:

التغير في معدل النمو = 0.57 × (التغير في مؤشر المؤسسات)

على سبيل المثال، كان متوسط مؤشر نوعية المؤسسات المستخدم في التقدير 6.9 خلال الفترة 1984 – 1990، عاكساً تدني نوعية المؤسسات، فإذا ما ارتفعت قيمة المؤشر إلى 8.2 كما حدث للفترة 1995 – 2000 فإن من المتوقع زيادة معدل النمو بنحو 0.74 نقطة مئوية في السنة (0.57) × (1.3)؛ وهي زيادة يعتدّ بها !!

رابعاً: حكم القانون والمراحل التنموية

بلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد لعام 2000 في أغنى دولة في العالم حوالي 50 ألف دولار (لوكسمبرج) مقابل بلوغ دخل حقيقي للفرد في أفقر دولة في العالم حوالي 490 دولار (سيراليون) في نفس العام، بالمكافئ الشرائي للدولار، مما يعني وجود فجوة تنموية بين الدولتين تبلغ 102 ضعف. وتثير مثل هذه المقارنة السؤال: كيف يمكن تفسير هذه الفجوة التنموية؟

في دراسة حديثة بعنوان "المؤسسات هي الحاسمة: أولوية المؤسسات على الجغرافية والعولمة في التنمية الاقتصادية" قام داني رودريك و أرفيند سوبراماتيان و فرانسيسكو تريبي (2004) باختبار العلاقة السببية بين لوغاريتم متوسط الدخل الحقيقي لعام 1995 ومختلف مؤشرات المدارس الثلاث المذكورة أعلاه.

إستخدمت ثلاث عينات دولية لأغراض التحليل، والتأكد من استقرار المعاملات المقدرة: عينة ضمنت 64 بلداً (إستخدمت في دراسة رائدة بواسطة اسموقلو وأصحابه)، وعينة ضمت 79 بلداً (بما في ذلك بلدان العينة الأولى)، وعينة ضمت 137 بلداً (بما في ذلك بعض بلدان العينة الأولى). وتعتبر العينة الثانية العينة المفضلة لدى المؤلفين. في ما يتعلق بالتحليل، إستخدمت المعادلة التالية لتقدير تأثير مختلف العوامل:

$$In\, y_i = \mu + \alpha\, INS_i + \beta\, INT_i + \gamma\, GEO_i + \varepsilon_i$$

حيث:

y_i : متوسط الدخل الحقيقي بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1995.

INS : مـؤشر نوعية المؤسسـات، كمـا يعكسه مؤشـر حكم القانون لعام 2000 مـن قاعدة معلومـات المؤشر المركب للحاكمية.

INT : مـؤشر العولمـة (أو الانفتـاح التجاري): عبـارة عن اللوغاريتـم الطبيعي لمجمـوع الصادرات والواردات كنسبـة من الناتـج المحلي الإجمالي وذلك لمتوسط الفترة 1998-1995.

GEO : مـؤشر الموقع الجغرافي: عبارة عـن مسـافـة عاصمـة البلـد مـن خـط الاستواء، محسوبة بالقيمة المطلقة كنسبة من 90 درجة.

يوضح الجدول التالي متوسط المؤشرات التي تم استخدامها للعينة المفضلة والعينة الموسعة وكذلك الانحراف المعياري (بين قوسين).

جدول رقم (9) : أثر مؤشر حكم القانون على المرحلة التنموية

المتغير	العينة المفضلة (79)	العينة الموسعة (137)
لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي لعام 1995	(1.05) 8.03	(1.14) 8.41
مؤشر حكم القانون	(0.86) 0.25-	(0.95) 0.08
لوغاريتم مؤشر الانفتاح الاقتصادي	(0.61) 3.94	(0.57) 4.01
المسافة من خط الاستواء (بالدرجات)	(11.16) 15.37	(16.26) 23.98

المصدر: رودريك وآخرين (2004).

يُلاحظ في ما يتعلق بالدخل الحقيقي للفرد، أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد للعينة المفضلة قد بلغ 3072 دولار، وقد بلغ دخل الفرد في أغنى دولة 28039 دولار (سنغافورة) وفي أفقر دولة 321 دولار (جمهورية الكونغو)، وبلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد للعينة المتوسطة 4492 دولار وبلغ دخل الفرد في أغنى دولة 34698 دولار، وللعينة المفضلة كانت سنغافورة البلد الذي تمتع بأقوى المؤسسات، حيث بلغ مؤشر حكم القانون 1.85، بينما تمتعت جمهورية الكونغو الديموقراطية بأضعف المؤسسات بمؤشر بلغ سالب 2.09 . كما بلغ متوسط مؤشر الانفتاح

توضح النتائج أن العوامل الجغرافية ، بمعنى البُعد عن خطٍ الاستواء، وعوامل المؤسسات ، معبراً عنها بمؤشر حكم القانون ، تفسر التفاوت بين الدول كما يعكسه لوغاريتم الدخل الحٍقيقي للفرد بطريقة معنوية إحصائياً. على الرغم من النتائج التي توضح أهمية المؤسسات ، إلاّ أن الانتقال من هذه النتيجة إلى صياغة السياسات في ما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيطه العديد من المحاذير. فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر الأعراف المعضدة والمؤسسات المكملة وآليات التطبيق .

الاقتصادي 51.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت الهند أقل البلاد انفتاحاً بمؤشر بلغ 13% وكانت سنغافورة أكثر البلاد إنفتاحاً بنسبة تجارة بلغت 324% من الناتج المحلي الإجمالي.

وللعينة المفضلة (79 مشاهدة)، يورد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، حيث الأرقام بين الأقواس هي قيم ت – الإحصائية، وحيث تم تنميط المتغيرات المفسرة بحيث تمثل البُعد عن المتوسط مقسوماً على الانحراف المعياري. وقد عُرّف المتغير المعتمد في الجداول القادمة على أنه لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي.

جدول رقم (10) : أهم العوامل المفسرة للمرحلة التنموية : العينة المفضلة

المتغير المفسر (المستقل)	1	2	3
المسافة من خط الاستواء (العوامل الجغرافية GEO)	0.8 (5.22)*	0.22 (1.63)	0.33 (2.11)**
المؤسسات (حكم القانون INS)	-	0.81 (9.35)*	0.72 (6.98)*
لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي (INT)	-	-	0.15 (1.53)
معامل التحديد	0.26	0.61	0.62

* تعني أن المعامل المقدر يختلف عن الصفر على درجة المعنوية الإحصائية واحد في المائة؛ ** على 5 في المائة ؛ و *** على 10 في المائة).

توضح النتائج في العمود 3 من الجدول : أن العوامل الجغرافية وعوامل المؤسسات تفسر التفاوت في المراحل التنموية بين الدول كما يعكسها لوغاريتم الدخل الحقيقي، وذلك بطريقة تتسم بالمعنوية الإحصائية، بمعنى أنه كلما بـَعُد البلد عن خط الاستواء، وكلما تميز البلد بمؤسسات جيدة كلما كان دخل الفرد فيه مرتفعاً. كذلك الحال بالنسبة للانخراط في الاقتصاد العالمي، إلاّ أن هذه العلاقة لا تتسم بمعنوية إحصائية. ويلاحظ في هذا الصدد أن تأثير مُتغير المؤسسات في المرحلة التنموية للبلد كما يعبر عنها الدخل الحقيقي للفرد يفوق ذلك المترتب على الموقع الجغرافي وعلى درجة الانخراط في الاقتصاد العالمي.

وتتأكد هذه النتائج عند استخدام العينة الموسعة وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) : أهم العوامل المفسرة للمرحلة التنموية : العينة الموسعة

المتغير المفسر (المستقل)	1	2	3
المسافة من خط الاستواء (GEO)	*(10.6) 0.76	**(2.5) 0.20	*(2.6) 0.23
المؤسسات (حكم القانون INS)	-	*(12.1) 0.81	*(10.5) 0.78
لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي (INT)	-	-	(1.2) 0.08
معامل التحديد	0.42	0.71	0.71

ودون الدخول في تفاصيل فنية، فقد تأكدت هذه النتائج أيضاً عند استخدام طريقة العوامل الأدواتية التي عادةً ما تـــُستخدم للأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود علاقة مباشرة وعكسية بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد. (بمعنى تصفية تأثير الاعتماد المتبادل بين المتغيرات).وبعد تقدير دالة لمؤشر المؤسسات ولوغاريتم الانفتاح الاقتصادي في المرحلة الأولى واستخدام القيم المترتبة على هذا التقدير في المرحلة الثانية لمعادلة لوغاريتم دخل الفرد، كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (12) : أهم العوامل المفسرة للمرحلة التنموية بعد تصفية الاعتماد المتبادل

المتغير	العينة المفضلة (P)	العينة الموسعة (E)
المسافة من خط الاستواء	(1.38) 0.72 –	(093) 0.14 –
المؤسسات	*(3.56) 1.98	*(7.09) 1.30
لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي	(1.10) 0.31 –	(1.09) 0.15
معامل التحديد	0.51	0.56

ولعلنا لسنا بحاجة إلى التعليق على هذه النتائج، التي توضح أن مؤشر المؤسسات يطغى من ناحية المعنوية الإحصائية على كل من عوامل الجغرافيا والانفتاح الاقتصادي.

خامساً : خاتمـــة

على الرغم من هذه النتائج التي توضح أهمية المؤسسات في تفسير التفاوت المشاهد بين الدول في ما يتعلق بمراحلها التنموية كما يعكسها دخل الفرد، إلاّ أن الانتقال من هذه النتيجة إلى صياغة السياسات في ما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيط به العديد من المحاذير. فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر الأعراف المعضدة والمؤسسات المكملة وآليات التطبيق (مثال النجاح الصيني والإخفاق الروسي).

وكما يقول دوجلاس نورث، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، ورائد إقتصاديات المؤسسات، "إن نقل القوانين السياسية والاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة إلى اقتصاديات العالم الثالث وشرق أوروبا ليس شرطاً كافياً للأداء الاقتصادي الجيد".

المراجع العربية

البنك الدولي، (2004)، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تعزيز التضمينية والمساءلة؛ دار الساقي، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه، (2005)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ؛ نحو الحرية في الوطن العربي ؛ المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك.

المراجع الإنجليزية

Freedom House، (2006)، Freedom in the World; www.freedomhouse.org

Kaufmann، D.، A. Kraay، and P. Zoido-Lobaton. (1999). "Governance Matters"، World Bank Policy Research Department ، Working Paper No. 2196 Washington DC.

Kaufmann، D.، Kraay، A.، and M. Mastruzzi، (2005)، "Governance Matters IV؛ Governance Indicators for 1996 – 2004" ، www.worldbank.org.

North، D.C. (1990). Institutions، Institutional Change and Economic Performance. New York؛ Cambridge University Press.

North، D.C. (1994). "Economic Performance Through Time"، The American Review 84، 359-369.

Transparency International ، (2005)، Transparency International Corruption Perception Index 2005 ; www.transparency.org.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

جسر التنمية

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: انشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	**د. علي عبدالقادر علي**	**الثاني والستون**

العدد المقبل

؟؟؟؟؟

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm